

التاريخ: 16 يناير 2023

الإشارة: م.ح.ا/12/2023

المحترمين

السادة/ شركة بورصة الكويت

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد،،

## الموضوع: تطورات الدعوى رقم 2022/1485

يرجى العلم بأن الشركة قد إستلمت صحيفة الإستئناف في الدعوى رقم 2022/1485 ، وهي الدعوى المرفوعة من الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة Ooredoo (المدعي) ضد كلا من: السيد/ رئيس هيئة الفتوى والتشريع بصفته و السيد/ رئيس الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بصفته لإلغاء القرار السلبي بإمتناع جهة الإدارة عن إعادة الرسوم المحصلة عن الأرقام والنطاقات وفقاً لإحكام القرار 2016/90 وما يترتب على ذلك من آثار.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا ، وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير ،،،



د. فاتمة عبد العال أحمد

مدير الحوكمة والالتزام



مرفق: نموذج الإفصاح عن الدعوى



## نموذج الإفصاح عن الدعاوي القضائية

16/1/2023	التاريخ
الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة Ooredoo	إسم الشركة المدرجة
220751640 103-2023 إداري أفراد وعقود 1/	رقم القضية الآلي رقم الاستئناف
استلام صحيفة استئناف إلغاء القرار السلي بإمتناع جهة الإدارة عن إعادة الرسوم المحصلة عن الأرقام والنطاقات وفقاً لإحكام القرار 2016/90 وما يترتب على ذلك من آثار.	موضوع القضية
تم إعلان الشركة بصحيفة الاستئناف بتاريخ 2023/1/16	تاريخ الاستئناف
--	المحكمة التي أصدرت الحكم الحكم - الدائرة
رئيس هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بصفته ضد الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة	أطراف الاستئناف
رئيس هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بصفته	الإستئناف مرفوع من
حكمت المحكمة: أولاً: بعدم جدية الدفع بعدم دستورية الفقرة (ز) من المادة (3) من القانون رقم (37) لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، ثانياً بقبول طلب الإلغاء شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء قرار لجنة فض النزاعات والفصل في التظلمات في المنازعة رقم (1) لسنة 2022 المؤرخ 2022/2/21 بالهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات برفض إسترداد التعرفة عن جميع الأرقام المحجوزة أو المستخدمة وقت صدور القرار (90) لسنة 2016 بتاريخ 2016/7/21 ، مع ما يترتب على ذلك من	منطوق حكم أول درجة



أثار، ثالثاً: بقبول طلب التعويض شكلاً، وفي الموضوع برفضه وألزمتم المدعى عليه بصفته المصروفات ومبلغ (50 دك) (خمسين ديناراً كويتي) مقابل أتعاب المحاماة الفعلية.	
--	منطوق حكم الاستئناف
--	منطوق حكم التمييز
1. في حال كان الحكم لصالح الشركة : هناك إمكانية إقامة دعوى مطالبة بمبالغ الرسوم التي تم تحصيلها بموجب القرار 2016/90 على الأرقام والنطاقات المخصصة بموجب القرار 2003/35. 2. في حال لم يكن الحكم لصالح الشركة : لا يوجد أثر	الأثر المتوقع على الشركة نتيجة الحكم